68

ورقة تقدير موقف

تعدُّد وضعف الأصوات الإسرائيليّة المعارِضة للحرب على قطاع غزّة

امطانس شحادة

آب 2025

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 68

تعدُّد وضعف الأصوات الإسرائيليّة المعارِضة للحرب على قطاع غزّة

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2025

مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

أقرّ المجلس الوزاريّ الأمنيّ-السياسيّ الإسرائيلي بتاريخ 8 آب 2025 مقترَح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالاستعداد لاحتلال مدينة غزّة ومخيّمات الوسط. وجاء هذا القرار رغم معارضة الجيش، وبخاصّة رئيس الأركان إيال زامير، الذي طرح خططًا بديلة لا تلغي توسيع الحرب واستمرارها، بل تقترح تنفيذها على نحوٍ تدريجيّ من خلال حصار مدينة غزّة وشنّ اجتياحات موضعيّة. وعلى الرغم من موافقة حركة حماس -في 18 آب 2025- على اقتراحٍ معدَّل لوقف إطلاق النار وعَقْد صفقة تبادل، كانت إسرائيل قد واقفت عليه سابقًا، تستمرّ الحكومة الإسرائيليّة والجيش في التحضيرات لبدء توسيع الحرب عبْر إقرار الخطط العسكريّة،[1] وإرسال أوامر تجنيد لآلاف جنود الاحتياط.[2] حتّى الآن، من غير الواضح ما إذا كان القرار الإسرائيليّ لاحتلال مدينة غزّة سيُطبَّق فعليًّا، أم أنّه يأتي أداةَ ضغط على حركة حماس بغْية ضمان قبولها بالشروط الإسرائيليّة بشأن صفقة التبادل ووقف إطلاق النار.

يأتي هذا القرار في ظلّ تزايد الأصوات المعارِضة للحرب داخل المجتمع الإسرائيليّ خلال الأسابيع الأخيرة، بل إنّ بعض هذه الأصوات باتت تتّهم الحكومة الإسرائيليّة بارتكاب جرائم حرب وإبادة في قِطاع غزّة.

تتناول ورقة الموقف قرارَ الحكومة توسيع الحرب وتصاعُدَ الأصوات المطالِبة بوقفها، على اختلاف مشاربها، وترى أنّها تعكس بداية تصدُّع وخلاف في المجتمع الإسرائيليّ بين مشروعٍ يسعى إلى استمرار الحرب وإطالة أمدها لأسباب عقائديّة وأيديولوجيّة، وكذلك بدوافع مصلحة سياسيّة وشخصيّة، خاصّة لدى نتنياهو، وفئاتٍ تُعارِض استمرار الحرب وتوسيعها من دوافع متنوّعة.

تنقسم الأصوات المعارِضة إلى ثلاث فئات مركزيّة: الأولى هي عائلات الأسرى والمخطوفين التي تكتفي بالمطالَبة بوقف الحرب والتوصُّل إلى اتّفاق تبادل يضمن إعادة مَن تبقّى من الأسرى والمخطوفين أحياءً، واسترداد رُفات القتلى. الثانية -وهي الأوسع والأبرز- تطالب بوقف حرب الإبادة والتجويع انطلاقًا من قلقها على مصالح ومكانة إسرائيل الدوليّة، وخشيتها من أن تؤدّي الحرب إلى تراجع هذه المكانة وما يترتّب على ذلك من أضرار. تشمل هذه الفئة مجموعات أكاديميّة واقتصاديّة وفنّيّة وثقافيّة، إلى جانب قيادات عسكريّة وأمنيّة وسياسيّة سابقة.

المجموعة الثالثة، وهي الأصغر والأقلّ تأثيرًا، تتشكّل من مؤسَّسات حقوقيّة، وعلى رأسها مؤسَّسة "بِتْسِيلِمْ" وَ"جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان"، إضافة إلى عدد محدود من الشخصيّات والناشطين السياسيّين، الذين يتّهمون إسرائيل على نحوٍ علنيّ ورسميّ بارتكاب جرائم حرب وإبادة وتجويع، ويطالبون بوقف الحرب انطلاقًا من منطلَقات أخلاقيّة وإنسانيّة واحترامًا للقانون الدوليّ.

تَخْلص الورقة إلى أنّ غياب مشروع موحَّد يطالب بإنهاء الحرب بدوافع واضحة وجامعة، ويطرح بديلًا سياسيًّا يعارض استمرار الحرب والاحتلال، مقابل وجود عدّة تيّارات ومجموعات تتحرّك بدوافع متباينة، أبرزها من دوافع الحفاظ على مصالح ومكانة إسرائيل الدوليّة، يُضعِف الأصواتَ المعارضة للحرب ويشتّتها، ويَحُول دون قيام عمل جماعيّ منظَّم يشكّل بديلًا لطرح التحالف الحكوميّ اليمينيّ الساعي إلى إطالة أمد الحرب

1. كوبوفيتش، يانيف؛ وبار، پيليج. (2025، 20 آب). وزير الأمن يقرّ الخطّة لاحتلال مدينة غزّة. اسم العمليّة: "مَرْكبات چدعون ب". هآرتس. [بالعبريّة]

2. زيتون، يوآف. (2025، 20 آب). خلافًا للتقديرات: ابتداءً من اليوم ستُرسَل عشرات الآلاف من أوامر الاستدعاء (أوامر 8) لاحتلال غزّة: هكذا ستؤثّر نسبة الاستجابة. واينت. [بالعبريّة]

وتنفيذ مشاريع التهجير وإعادة احتلال قِطاع غزّة وعودة الاستيطان. هذا الواقع يسهّل على نتنياهو والتحالف الحكوميّ الاستمرارَ في الحرب، على الرغم من أنّها لم تَعُدْ تشكّل حالة إجماع في المجتمع الإسرائيليّ، ولم تَعُدْ تُعتبَر حربًا وجوديّة أو "حربًا لا مفرّ منها" فُرِضت على إسرائيل.

قرار الحكومة توسيع الحرب- أهداف التحالف الحكوميّ

بعد اجتماع دام قرابة عشر ساعات، صادقت الحكومة الإسرائيليّة في جلستها المنعقدة منذ مساء 7 آب 2025 حتّى فجر 8 آب 2025 على اقتراح نتنياهو لاحتلال مدينة غزّة، وتوسيع العمليّات العسكريّة في القِطاع. وأكّد البيان الصادر بعد انتهاء الجلسة أنّ المجلس الوزاريّ المصغَّر "الكابنيت" قد "أقرّ بأغلبيّة الأصوات المبادئَ الخمسةَ لإنهاء الحرب"، وهي: نزع سلاح حماس؛ إعادة جميع الأسرى -الأحياء من بينهم والأموات-؛ نزع سلاح قِطاع غزّة بإقامة منطقة منزوعة السلاح؛ سيطرة أمنيّة إسرائيليّة على قِطاع غزّة؛ إقامة حكم مدنيّ بديل بلا حماس وبلا السلطة الفلسطينيّة.[3] جاء قرار الحكومة رغم معارضة قائد الأركان إيال زامير للخطّة وعرضه بدائل بصيغة محاصَرة مدينة غزّة وتنفيذ هجمات واقتحامات موضعيّة، كبديل لاحتلال مدينة غزّة، ومن ثَمّ استكمال احتلال قِطاع غزّة كافّة. معارضة الجيش لخطّة احتلال مدينة غزّة ومخيّمات الوسط لا تعني أنّه يعارض استمرار الحرب أو يرفض تنفيذ القرار، بل انطلقت من اعتبارات أمنيّة عسكريّة عمليّاتيّة.

جاء قرار الحكومة هذا بعد أن تحوّلت الحرب على قطاع غزّة إلى حرب عالقة دون إحراز أيّ تقدُّم عسكريّ وَفقًا للصِّحافيّ عاموس هرئيل من صحيفة هآرتس،[4] مع استمرار القتل والدمار والتجويع؛ إذ توقّفت المحادثات بين إسرائيل وحركة حماس، وأُعيد الوفد الإسرائيليّ من قَطَر، وأصبحت المعارك داخل القِطاع جامدة أكثر من أيّ وقت مضى، في ظلّ أزمة المساعَدات وغياب القرار بشأن الوجهة التي سيتحرّك إليها الجيش بعد الآن.

جاء اقتراح رئيس الحكومة نتنياهو منعًا لحالة الجمود في ظلّ توقُّف المفاوضات؛ وهو بمثابة هروب إلى الأمام باستعمال الأدوات العسكريّة عبْر توسيع الحرب واحتلال مدينة غزّة. ويعكس القرار قناعات التحالف الحكوميّ الأيديولوجيّة التي تعبّر عن مشروع اليمين المتطرّف الدينيّ، المتعلّقة بالقضاء على أيّ إمكانيّة لإقامة كِيان سياسيّ مستقلّ للفلسطينيّين في قِطاع غزّة أو الضفّة الغربيّة، ومنع سُبُل ومقوّمات الحياة ومحاولة تهجير سكّان قِطاع غزّة وإعادة الاستيطان، وضمّ مناطق الضفّة الغربيّة. كذلك يعكس هذا القرار الرغبةَ في الانتقام لِما حدث في السابع من أكتوبر 2023، وسعْيَ نتنياهو والحكومة إلى إعادة تشكيل الحالة الإستراتيجيّة في المنطقة كما صرّح نتنياهو نفسه عدّة مرّات، فضلًا عن أنّ القرار يخدم كذلك مصالح نتنياهو السياسيّة بالحفاظ على التحالف الحكوميّ اليمينيّ.

بعد الإعلان عن قرار الحكومة، تعالت أصوات عديدة رافضة للقرار ومتّهِمة نتنياهو بالتضحية بالأسرى والمخطوفين مقابل مصالحه السياسيّة والشخصيّة. هذه المعارَضة جاءت كاستمرار للأصوات المتصاعدة في الأسابيع الأخيرة المطالِبة بوقف الحرب على قطاع غزّة، من دوافع متعدّدة، من بينها من يتّهمون إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وإبادة- رغم قلّتهم.[5]

3. عرب48. (2025، 10 آب). الكابنيت الإسرائيليّ يصادق على احتلال مدينة غزّة وتوسيع العمليّات العسكريّة في القِطاع. عرب48؛ يهونتان، لِيشْ، وآخَرون. (2025، 8 آب). الكابنيت يصادق على اقتراح نتنياهو التحضير للسيطرة على مدينة غزّة. هآرتس. [بالعبريّة]

4. هرئيل، عاموس. (2025، 10 آب). خُطَط رئيس الحكومة للاحتلال الكامل للقِطاع تضع إسرائيل على الطريق المؤكَّد نحو حرب أبديّة. هآرتس. [بالعبريّة]

5. على سبيل المثال: افتتاحيّة صحيفة هآرتس قبل قرار الحكومة بيوم: هآرتس. (2025، 7 آب). يجب ألّا تنفِّذ إسرائيل مخطَّطها في قِطاع غزّة. لا بدّ من إيقاف هذا الجنون!. هآرتس. [بالعبريّة]

المؤسَّسة العسكريّة

عارض الجيش الخطّة التي أقرّها الكابنيت لاحتلال مدينة غزّة ومخيّمات الوسط، وبذلك يُستكمَل احتلال مناطق قِطاع غزّة كافّة. عوضًا عن ذلك، اقترح رئيس الأركان إيال زامير مواصلةَ العمل العسكريّ في مدينة غزّة من خلال تطويق المدينة، وتنفيذ غارات مركّزة، وعمليّات توغُّل ميدانيّة في عمق المنطقة بغية إنهاك حركة حماس. وَفقًا لِما يُنشَر في الإعلام الإسرائيليّ، يمكن القول إنّ الجيش الإسرائيليّ لا يعارض استمرار وتوسيع الحرب، بل يعارض احتلال قِطاع غزّة كافّة وتحويل الجيش إلى حاكم مدنيّ وعسكريّ في القِطاع يتحمّل مسؤوليّة إدارة حياة قرابة 2.2 مليون فلسطينيّ يعيشون دون أيّ بنًى تحتيّة ولا مقوّمات أساسيّة للحياة.

موقف الجيش المعارض للخطّة ينطلق من اعتبارات تتعلّق بالقلق حول مصير الأسرى والمخطوفين والإرهاق في قوّات الجيش، والخشية من الخسائر المتوقَّعة لقوّات الجيش. كذلك يعكس موقف زامير قلقًا خاصًّا من التراجع المستمرّ في نسبة تجاوُب قوّات الاحتياط مع دعوات الخدمة. من المتوقَّع أن يتطلّب احتلال مدينة غزّة تجنيد أعداد كبيرة من قوّات الاحتلال، قد تبلغ قرابة مئتَيْ ألف جنديّ، في ظلّ تراجع نِسَب تجنيد قوّات الاحتياط وارتفاع نسبة الرفض، التي بلغت ما يقارب 40% وَفقًا لمقال الصّحافيّ اليمينيّ عكيفا نويفيك في صحيفة "هآرتس" (10 آب 2025). وَفقًا لنويفيك، "في فرق كاملة، تبلغ نسبة الاستجابة للاستدعاء 60 - 70% فقط. العديد من مقاتلي تشرين الثاني 2023 لم يعودوا موجودين في الوحدات، وذاك ليس بالضرورة لأسباب أيديولوجيّة، بل لأسباب حياتيّة بحتة: العمل؛ العلاقة الزوجيّة؛ الإحساس لدى جنود الاحتياط بأنّ هناك من يتلاعب بهم لإرضاء شركاء سياسيّين. لا يرفضون، بل يتهرّبون".[6]

وَفقًا لعاموس هرئيل من صحيفة هآرتس (6 آب 2025)، يطرح رئيس الأركان زامير "بالإضافة إلى القلق على حياة الأسرى والجنود، والتحذيرات من التوُّرط مجدَّدًا في الساحة الدوليّة، حجّةً إضافيّة ملموسة ومُهمّة مُفادُها أنّ الجيش يواجه مشكلة خطرة من التآكل في الوحدات القتاليّة. فالجيش سيجد صعوبة في توفير القوّات اللازمة للعمليّة، في وقت يشهد فيه تراجعًا حادًّا في نسبة حضور جنود الاحتياط، يصاحبه انخفاض في معنويّات الجنود النظاميّين".[7]

وضّح المحلّل العسكريّ للقناة 12 نير دفوري أنّ التقديرات الميدانيّة التي يُجريها جيش الاحتلال استعدادًا للفترة القريبة المقْبلة تبيِّنُ وجود فجوات بين عدد المقاتلين المطلوب وعددهم الفعليّ، إضافة إلى الفجوات في جاهزيّة المعدّات. وبحسب المعطيات التي ظهرت حتّى الآن، قبل انتهاء التقييم، كُشِف عن وجود فجوة تُقدَّر بنحو 10,000 جنديّ: 7,000 مقاتل وَ3,000 من عناصر الدعم القتاليّ.[8]

على الرغم من معارضة الجيش للخطّة، والخشية من الأثمان والخسائر البشريّة، والقلق من إصابة الأسرى والمخطوفين، والقلق بشأن مستويات استجابة قوّات الاحتياط لاستدعاءات الخدمة، أعلن الجيش أنّه سينفّذ أيّ قرار تتّخذه الحكومة، وأعلن في 13 آب 2025 أنّ قائد الأركان قد أقرّ فعلًا جوهر الخطّة لاحتلال مدينة غزّة.[9]

---

6. نويفيك، عكيفا. (2025، 10 آب). على أرض الواقع، رفض الخدمة موجود بالفعل. إنه غير مُعلن وغير مُنظَّم، بل يحدث ببساطة. هآرتس. [بالعبريّة]

7. هرئيل، عاموس. (2025، 8 آب). خُطَط رئيس الحكومة للاحتلال الكامل للقِطاع تضع إسرائيل على الطريق المؤكَّد نحو حرب أبديّة. هآرتس. [بالعبريّة]

8. دفوري، نِيرْ. (2025، 12 آب). تقديرات في جيش الاحتلال: نقص بمقدار 10,000 جنديّ وفجوة في جاهزيّة الدبّابات وناقلات الجند المدرَّعة. ماكو 12 [بالعبريّة]

9. إشكنازي، آفي. (2025، 13 آب). بعد موافقته على الهجوم في غزّة: الخطوة التالية لرئيس الأركان إيال زامير. معاريف. [بالعبريّة]

موقف عائلات الأسرى والمخطوفين من قرار الحكومة

عائلات الأسرى والمخطوفين تطالب على نحوٍ دائم بالتوصُّل إلى اتّفاق وقف نار وتبادل الأسرى والمخطوفين بين إسرائيل وحركة حماس، وتعبّر عن قلقها الدائم بشأن مصيرهم. بعد قرار الحكومة التحضير لاحتلال مدينة غزّة ومخيّمات الوسط، التي يعتقد الجيش الإسرائيليّ بوجود عدد من الأسرى والمعتقَلين فيها، قال "منتدى عائلات الأسرى والمخطوفين الإسرائيليّين": "حكومة إسرائيل أصدرت الليلة حكمًا بالإعدام على المحتجَزين الأحياء، وعلى الأموات حكمًا بالاختفاء".[10] وهاجمت المتحدّثة باسْم عائلات الأسرى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إذ قالت: "إذا قمتَ باحتلال أجزاء من القِطاع وقتل المختطَفين، فسنلاحقك في الساحات والحملات الانتخابيّة وفي كلّ زمان ومكان. سنذكّر شعب إسرائيل ليلًا ونهارًا بأنّك كنت قادرًا على إبرام صفقة تبادل أسرى، وقرّرت أن تميتهم. يداك ستكونان ملطّختَيْن بدمائهم".[11] وتابعت قائلة: "لا دعْمَ جماهيريّ لهذا المسار، ومعظم الشعب يريد إنهاء الحرب وإعادة الجميع إلى بيوتهم. على نتنياهو أن يطرح اتّفاقًا شاملًا لإنهاء الحرب على نحوٍ حقيقيّ وقابل للتنفيذ، لكنّه اختار قتلهم وفرض علينا حربًا أبديّة". وأضافت قولها: "الكابنيت حسم يوم الخميس الماضي مصير الأسرى، بحيث إنّ الأحياء سيُقتلون فيما ستختفي جثث القتلى إلى الأبد. ما تسرّب من تلك الجلسة يثبت أنّ هذا ليس كابنيتًا سياسيًّا أمنيًّا بل كابِنيت الموت".[12]

وقد دعت عائلات الأسرى والقتلى الإسرائيليّين في 10 آب 2025، خلال مؤتمر صِحافيّ عقدته أمام مقرّ وزارة الأمن في مدينة تل أبيب، إلى يوم احتجاج وإضراب شامل في المَرافق الاقتصاديّة في البلاد بتاريخ 17 آب 2025.[13] وشهد يوم الاحتجاج مظاهرات عديدة، وإغلاق شوارع، وإضرابًا جزئيًّا وطوعيًّا في عدد من الشركات والمؤسَّسات.

بذلك تكتفي مجموعة أهالي الأسرى والمخطوفين بمطالَبة الحكومة بالتوصُّل إلى اتّفاق لتبادل الأسرى والمخطوفين، ولا تطرح مطلب إنهاء الحرب على قطاع غزّة من منطلَقات أخلاقيّة إنسانيّة، ولا تتطرّق إلى القتل والدمار والتجويع الذي تمارسه إسرائيل في قِطاع غزّة. ما يهمّها فقط هو تبادل الأسرى والمخطوفين، وهو عنوان الاحتجاج والفعّاليّات التي تقوم بها هذه المجموعة.

الأصوات المعارِضة للحرب من منطلَقات مصالح

بدأت تتعالى، في الأسابيع الأخيرة، أصوات من مجموعات وفئات متنوّعة تطالب بوقف الحرب على قطاع غزّة. وهي فئات دعمت الحرب على قِطاع غزّة منذ يومها الأوّل، ولم تُبْدِ أيّ استئناف على قرارات وسياسات الحكومة، إلّا في ما ندر. من بين هذه الفئات: مجموعاتٌ ومؤسَّسات أكاديميّة؛ مجموعات أمنيّة-عسكريّة؛ فنّانون ومثقّفون؛ قيادات سياسيّة سابقة؛ أصوات شخصيّة تنشر مقالات رأي في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعيّ والصحف. هذه المجموعة هي الأبرز والأوسع من بين المجموعات المطالِبة بوقف

10. پيلچ، بار؛ ونوعا، شپيچل. (2025، 8 آب). منتدى العائلات: قرار الكابنيت هو إعلان عن التخلّي عن الأسرى، والحكومة تدفع نحو كارثة جديدة. هآرتس. [بالعبريّة]

11. المرجع السابق.

12. المرجع السابق.

13. روبينشطاين، روعي؛ وَلوكش، ألكسندرا. (2025، 10 آب). عائلات الأسرى والقتلى تعلن: "سنعطّل الدولة بعد أسبوع، وسنوقف كلّ شيء... من القاعدة إلى القمّة". واينت [بالعبريّة]؛ سواعد، ربيع. (2025، 10 آب). عائلات الأسرى الإسرائيليّين تدعو إلى إضراب شامل بالمَرافق الاقتصاديّة الأحد المقبل. عرب48.

الحرب والتوصُّل إلى اتّفاق تبادل أسرى ومخطوفين. ويمكن تفسير ذلك بأنّها تتحدّث من منطلقات الخشية على المصالح الإسرائيليّة، الدبلوماسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة. وهي تعابير مقبولة على الإجماع الإسرائيليّ بالمجْمَل- وإنْ كانت نقديّة ومعارِضة لسياسات الحكومة.

من بين هذه الأصوات كانت رسالة نشرها خمسة رؤساء جامعات في البلاد وبها توجّهوا إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، مطالِبين بحلّ "مشكلة الجوع المروِّع السائدة في غزّة، والتي تُلحِق أذًى بالغًا بالمدنيّين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والرضَّع".[14] رؤساء الجامعات يدْعون رئيس الحكومة إلى توجيه الجيش وسائر قوّات الأمن لتعزيز الجهود لحلّ هذه "المشكلة"، وذلك "بصرف النظر عن المسؤوليّة الجسيمة التي تقع على حركة حماس وأطراف أخرى". جاء في الرسالة: "بصدمةٍ نتابع، مع قِطاعات متزايدة من سكّان الدولة، المَشاهدَ القادمة من قِطاع غزّة، بما في ذلك مَشاهد الرضَّع الذين يموتون جوعًا ومرضًا كلّ يوم. إنّ تحرير الأسرى وتقليل الأذى لجنودنا هما هدفان ساميان، لكن كشعب كان ضحيّة للمحرقة المروِّعة في أوروبا، تقع علينا أيضًا مسؤوليّة خاصّة للعمل بكلّ الوسائل المتاحة لنا لمنع وتجنُّب الإضرار الوحشيّ والعشوائيّ بالرجال والنساء والأطفال الأبرياء".

كذلك نشرت مجموعة "قادة من أجل أمن إسرائيل" رسالة موقَّعة من نحو 600 من الضبّاط والقيادات الأمنيّة السابقة وجّهوها إلى الرئيس ترامب يطالبونه بالعمل على وقف الحرب في قطاع غزّة.[15] وتنشر مجموعة "قادة من أجل أمن إسرائيل" على نحوٍ يوميّ تقريبًا، على صفحتها في شبكة التواصل الاجتماعيّ "فيسبوك"، تغريداتٍ تطالب بوقف الحرب وخلق نظام بديل لحماس في قِطاع غزّة، من منطلقات القلق على مصلحة ومستقبل إسرائيل، ولأنّه بدون نتائج سياسيّة واضحة في نهاية الحرب ستؤدّي هذه الحرب إلى خسائر سياسيّة باهظة لإسرائيل، ولأنّ الحرب استنفدت نفسها.

ووقّع عشرات الفنّانين والمبدعين على عريضة تدعو إلى وقف الحرب في قطاع غزّة.[16] جاء في نصّ العريضة: "نحن، نساء ورجال الثقافة والفنّ في إسرائيل، نجد أنفسنا، رغمًا عن إرادتنا وقِيَمنا، شركاء كمواطنين إسرائيليّين في المسؤوليّة عن الأحداث المروِّعة في قِطاع غزّة، ولا سيّما قتل الأطفال والمدنيّين الأبرياء، والتجويع، وتهجير السكّان، والتدمير العبثيّ لمدن قطاع غزّة. نحن ندعو كلّ مَن يشارك في صياغة هذه السياسة وتنفيذها: كفّوا! لا تعطوا أوامر غير قانونيّة، ولا تطيعوها! لا ترتكبوا جرائم حرب! لا تتخلَّوْا عن مبادئ الأخلاق الإنسانيّة وقِيَم اليهوديّة"!

ما يجمع كلّ هذه الفئات المطالِبة بوقف الحرب والتجويع هو القلق المتزايد من العواقب الدوليّة والضرر المتوقَّع لمصالح إسرائيل، وبضمن ذلك مصالح قسم من هذه الفئات، مثل تزايد المقاطَعة غير الرسميّة للمؤسَّسات الأكاديميّة الإسرائيليّة، والمطالَبة بإخراج إسرائيل من برنامج البحث العلميّ الأوروبيّ هورايزون، ومنع إسرائيل من المشارَكة في مهرجانات فنّيّة وسينمائيّة عالميّة، وغيرها من صعوبات باتت تواجه العديد من الأكاديميّين والفنّانين الإسرائيليّين.[17]

---

14. دافيف، نُوعَم. (2025، 28 تمّوز). خمسة رؤساء جامعات لنتنياهو: حَلّ "مشكلة الجوع في غزّة". يسرائيل هَيُوم. [بالعبريّة]

15. قادة من أجل أمن إسرائيل [**מפקדים למען ביטחון ישראל**]. **فيسبوك**. قادة من أجل أمن إسرائيل. [بالعبريّة]

16. شكنيك، راز. (2025، 3 آب). عشرات الفنّانين والمثقّفين يوقّعون على عريضة: "لا ترتكبوا جرائم حرب". واينت. [بالعبريّة]

17. للتوسّع بشأن آثار المقاطَعة الأكاديميّة: أرلوزوروف، ميراف. (2025، 8 آب). معزولون: المقاطعة على إسرائيل باتت قائمة بالفعل، وهي تتطوّر بسرعة مقلقة. ذي ماركر. [بالعبريّة]. وفي ما يخصّ تأثير المقاطَعة غير الرسميّة على الاقتصاد وقِطاع الهايتك تحديدًا، بالإمكان مراجعة: زرخوفيتش، عمري؛ وليفي، روتي. (2025، 30 حزيران). "لا تعلنوا أنّنا نعمل مع إسرائيل": مقاطَعة صامتة تُثقِل على قِطاع الهايتك والأوساط الأكاديميّة. ذي ماركر. [بالعبريّة]

الأصوات المعارِضة للحرب من منطلَقات إنسانيّة أخلاقيّة والحفاظ على القانون الدوليّ

صدر في نهاية تمّوز 2025 تقريران مهمّان، عن مؤسّسات إسرائيليّة حقوقيّة، يتّهمان إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وإبادة في قِطاع غزّة، ويطالبان بوقف الحرب على القِطاع.

التقرير الأوّل صدر عن مركز المعلومات الإسرائيليّ لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة "بِتْسِيلِمْ" ويوثّق جرائم الحرب والإبادة التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزّة، استنادًا إلى إطار قانونيّ دوليّ صارم.[18] يوضّح التقرير أنّ فريق الأكاديميّين والناشطين الذي أَعَدّ التقرير "انطلق من تعريف اتّفاقيّة منع جريمة الإبادة الجماعيّة لعام 1948 لفَهْم الأحداث، مع التركيز على ضرورة إثبات نيّة تدمير الشعب الفلسطينيّ كلّيًّا أو جزئيًّا.

يقدّم التقرير بيانات توثّق حجم الكارثة الإنسانيّة في قطاع غزّة نتيجة العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة منذ السابع من أكتوبر 2023. فقد أشار هذا التقرير إلى أنّه حتّى منتصَف تمّوز 2025، قُدّر عدد القتلى الفلسطينيّين بنحو 58,000 شخص، غالبيّتهم العظمى من المدنيّين الذين لم يشاركوا في القتال. كذلك تجاوَزَ عدد الجرحى 138,000 شخص خلال الفترة نفسها. ويكشف التقرير أنّ البنْية التحتيّة الحيويّة في القِطاع تعرّضت لدمار شبه كامل؛ فمعظم المستشفيات والمَرافق الطبّيّة إمّا دُمّرت أو خرجت عن الخدمة جزئيًّا، وكذلك الأمر في ما يخصّ شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحّيّ وغيرها من المقوّمات المدنيّة.[19]

يفصّل التقرير كذلك أنماط الممارَسات العسكريّة الإسرائيليّة التي يرتقي مُجْمَلُها إلى مستوى الإبادة الجماعيّة.[20]

هذه الانتهاكات، مجتمِعةً، وَفقًا للتقرير، ترسم صورة واضحة لحملة عنف منسَّقة وواسعة النطاق ترمي إلى تحطيم المجتمع الفلسطينيّ في قطاع غزّة. فالأفعال المذكورة بحسبه تمثّل جرائم دوليّة جسيمة، وجميعها أفعال تدخل ضمن تعريف الإبادة الجماعيّة عند اقترانها بِنِيّة تدميريّة واضحة.

كذلك نشرت جمعيّة "أطبّاء لحقوق الإنسان" تقريرًا في شهر تمّوز 2025 يحمل عنوان "إبادة جماعيّة في غزّة"، يوثّق الهجوم الإسرائيليّ الممنهَج والمستمرّ على النظام الصحّيّ في قِطاع غزّة. ويُعَدّ هذا الهجوم بمثابة تدمير متعمَّد للقدرة على البقاء في قطاع غزّة، ممّا يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعيّة.[21]

يفصّل التقرير الهجوم المنهجيّ على النظام الصحّيّ في قِطاع غزّة، ويشير أنّ الجيش الإسرائيليّ أمرَ، في 13 تشرين الأوّل 2023، بإخلاء 22 مستشفى في مدينة غزّة وشمال القِطاع، ممّا شكّل بداية هجوم غير مسبوق على النظام الصحّيّ في قطاع غزّة. على مدار 22 شهرًا، استهدفت إسرائيل على نحوٍ منهجيٍّ البنْيةَ التحتيّة

18. بِتْسِيلِمْ. (2025، 28 تمّوز). إبادتنا. بِتْسِيلِمْ- المركز الإسرائيليّ لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة.

19. ويشير مُعِدّو التقرير إلى أنّ جميع سكّان قِطاع غزّة تقريبًا –ونصفهم من الأطفال– يعانون صدمات جسديّة ونفسيّة متفاوتة الشدّة من جرّاء ما عاشوه. ويحذّر التقرير من أنّ أعداد الضحايا مرشّحة للارتفاع بفعل العوامل المستمرّة مثل تواصل العمليّات العسكريّة، وسياسة الحصار والتجويع المتعمَّدة التي تنفّذها إسرائيل ضدّ السكّان، ومنع دخول المساعَدات الإنسانيّة بما فيها الغذاء والدواء؛ إلى جانب وفَيَات ناجمة عن سوء التغذية وتفشّي الأمراض بسبب تلوُّث المياه وانهيار الخدمات الصحّيّة. كلّ هذه الأرقام والوقائع تساق في التقرير كأدلّة إحصائيّة على النيّة المبيَّتة لإحداث تدمير واسع النطاق في المجتمع الفلسطينيّ في قطاع غزّة.

20. من هذه الممارَسات: القصف الجوّيّ العشوائيّ المكثّف؛ التجويع والحصار كسلاحَيْ حرب؛ التهجير القسريّ ومحاوَلات التطهير العِرْقيّ؛ تَرافُق ذلك مع قصف ممرّات الإخلاء ذاتها، وهو ما حوّل ما سُمّيت "مناطق آمنة" إلى ساحات قتل للفارّين كما وثّقت منظَّمات دوليّة؛ التدمير المنهجيّ للمستشفيات والبنى التحتيّة المدنيّة؛ استهداف الطواقم الطبّيّة والإغاثيّة والصِّحافيّين.

21. أطبّاء لحقوق الإنسان. (2025، 28 تمّوز). جينوسايد في غزّة. أطبّاء لحقوق الإنسان.

الصحّيّة في القِطاع، حيث قصفت 33 من أصل 36 مستشفى وعيادة، ومنعت وصول الوَقود والمياه إليها. فضلًا عن هذا، قُتِل أو اعتُقِل أكثر من 1,800 من أفراد الطواقم الطبّيّة.[22]

هذه التقارير الصادرة عن مراكز ومؤسَّسات إسرائيليّة توضِّح بالوثائق واستنادًا إلى القانون الدوليّ أنّ ما تقوم به إسرائيل يُعَدّ جرائم حرب، وتطالب بوقف حرب الإبادة على نحوٍ فوريّ ومعالَجة تداعياتها قَدْرَ الإمكان وبأسرع وقت. أهمّيّة هذَيْن التقريرَيْن في أنّهما صادران عن مؤسَّستَيْن إسرائيليّتَيْن غير معدودتَيْن على الإجماع الإسرائيليّ، وأنّها تقارير مهنيّة صدرت عن مؤسَّسات لها مصداقيّة عالية بُنِيَت على مدار عقود. كذلك لا يمكن لإسرائيل اتّهام هذه المؤسَّسات بمعاداة الساميّة، مثلما تفعل أمام انتقادات صادرة من دول أجنبيّة، أو بأنّها تدعم حركة حماس. بَيْدَ أنّ هذه الأصوات هي الأضعف والأقلّ انتشارًا حتّى الآن داخل إسرائيل، بل تجري كذلك مهاجَمتها والتحريض عليها.

خاتمة

جاء تزايُد الأصوات المعارِضة للحرب على غزّة، والمطالِبة بإيقافها، بالتوازي مع تحوُّلات في مواقف المجتمع الإسرائيليّ تدعم إنهاء الحرب وإخراج الأسرى والمخطوفين عبْر اتّفاق لتبادل الأسرى والمخطوفين، كما توضّح بعض استطلاعات الرأي العامّ منذ عدّة أشهر، أبرزها الاستطلاعات الشهريّة التي ينفّذها "معهد دراسات الأمن القوميّ" في جامعة تل أبيب،[23] وَ"المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة".[24]

وقد جاءت هذه الأصوات بعد أن بات واضحًا لقسم كبير من أبناء المجتمع الإسرائيليّ أنّ دوافع استمرارِ الحرب وتوسيعِها، واحتلالِ مدينة غزّة ومخيّمات الوسط، تنبع من اعتبارات عقائديّة وسياسيّة ومصالح شخصيّة لرئيس الوزراء نتنياهو والتحالف الحكوميّ، وليست من دوافع وأهداف أَمنيّة أو ابتغاء إخراج الأسرى والمخطوفين الإسرائيليّين، بل على العكس من ذلك؛ إذ قد تشكّل خطرًا على حياتهم. ويتّضح أكثر فأكثر أنّ استمرار حرب الإبادة يخدم مشروع اليمين الدينيّ المتطرّف، الساعي إلى إعادة احتلال كامل قِطاع غزّة، وتهجير السكّان، وربّما إعادة المستوطنات إليه، إلى جانب سياسات ضمّ الضفّة الغربيّة. وهو مشروع لا يحظى بإجماع داخل المجتمع الإسرائيليّ.

علاوة على هذا، التحوُّل في مواقف الدول الأوروبيّة الصديقة والداعمة التقليديّة لإسرائيل، المعارِضة لاستمرار الحرب والتجويع، واقتراحات فرض عقوبات على إسرائيل والاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، باتت تُقلق مجموعات وفئات واسعة من المجتمع الإسرائيليّ، وبخاصّة أنّ بعض النُّخَب الأكاديميّة والاقتصاديّة والفنّيّة بدأت فعلًا بدفع ثمن ذلك عبْر فرض عقوبات ومقاطَعات أوروبيّة، وإن كانت على نحوٍ غير رسميّ حتّى الآن، وتزايُد مقاطَعة السلع والبضائع الإسرائيليّة، ومقاطَعة العديد من المَعارض والحفلات الدوليّة لفنّانين إسرائيليّين. كلّ هذا بات يؤثّر على مواقف العديد من الفئات والمجموعات والمؤسَّسات الإسرائيليّة. هذا لا يلغي وجود

22. يضيف التقرير أنّ الهجوم الإسرائيليّ أدّى إلى تدمير أو إلحاق الضرر بـ 92% من المنازل، ممّا جعل أكثر من نصف مليون طفل يعيشون دون بيئة تعليميّة مستقرّة. كذلك جرى تدمير أو تعطيل الخدمات الصحّيّة الأساسيّة مثل غسيل الكلى، ورعاية الولادة، وعلاج السرطان، وإدارة الأمراض المزمنة مثل السكّريّ. وتُسجَّل يوميًّا عشرات الوفَيَات بسبب سوء التغذية؛ إذ يعاني 92% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستّة أشهر وسنتَيْن من نقص الغذاء.

23. ديتش، موران؛ وآخرون. (2025، 3 آب). معهد دراسات الأمن القوميّ. استطلاع "السيوف الحديديّة". معهد دراسات الأمن القوميّ. [بالعبريّة]

24. هيرمان، تامار؛ وآخرون. (2025، 6 آب). المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. مؤشّر الصوت اليهوديّ. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]

أصوات معارِضة أخلاقيًّا للحرب والإبادة والتجويع منذ بداية الحرب مثل مؤسَّستَيْ "بِتْسِيلِمْ" وَ"جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان".

بذلك تراجعت حالة الإجماع الداعمة للحرب دون أيّ شرط في المجتمع الإسرائيليّ، بعد أن تعامل المجتمع الإسرائيليّ مع الحرب على أنّها حرب وجوديّة دفاعيّة فُرِضت على إسرائيل، وأنّ كلّ ما تقوم به منذ هجوم حماس في السابع من أكتوبر 2023 هو أمر مشروعٌ ومبرَّر. بدأت الحرب على غزّة تتحوّل إلى موضوع خلافيّ بعد أن كانت محلّ إجماع. تآكُل حالة الإجماع في المجتمع الإسرائيليّ وفّر مساحة وشرعيّة لانتقاد الحرب ومعارَضتها في هذه المرحلة، بعد أن كان ذلك يُعَدّ بمثابة خيانة أو دعم للعدوّ ولحركة حماس.

ترى ورقة الموقف أنّ هذه الأصوات، على الجملة، لا تتحدّى حالة الإجماع الإسرائيليّة -باستثناء مؤسَّستَيْ "بِتْسِيلِمْ" وَ"جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان"- وتأتي في الأساس من منطلَقات القلق على مصالح إسرائيل والخشية من الضرر الدوليّ الذي قد يلحق بها بسبب حرب الإبادة والتجويع في قِطاع غزّة، ولا تطرح بديلًا سياسيًّا أخلاقيًّا يطرح إنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة دولة فلسطينيّة، أو من منطلق القلق على مصير الأسرى والمخطوفين والاكتفاء بالمطالَبة بوقف الحرب بغية إطلاق سراح الأسرى والمخطوفين عبْر صفقة تبادُل. هذه الأصوات ما زالت غير منظَّمة في إطار واحد أو مشروع واحد يعارض سياسات الحكومة ويطرح بديلًا. فمن الصعب أن نتخيّل تعاونًا بين أهالي الأسرى والمخطوفين أو مجموعات أَمنيّة مع مؤسَّسات مثل "بِتْسِيلِمْ" وَ"جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان"، كونها تُعَدّ مؤسَّسات راديكاليّة خارج الإجماع الإسرائيليّ الحاليّ. بذلك تبقى هذه المجموعات والأصوات مشتَّتة وضعيفة وغير مؤثّرة تأثيرًا جِدّيًّا على قرارات الحكومة.

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية